من أجل إستراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي

أ . سهيل مقدم
جامعة وهران (الجزائر)

ملخص الدراسة:

أثارت ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ومنذ أكثر من عقدين العديد من التساؤلات عن أسبابها وحواضنها والدوافع التي تغذي استمرارها بسبب طغيان منطق القتل والخطف والتدمير على لغة الحوار والتفاهم بين مكونات مجتمع يرتكز على مشروع حضاري عربي إسلامي.

وأكدت الدراسات أن من بين أهم أسباب تفشي ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، ظاهرة التفكك الأسري والفقر واضطراب العلاقة بين الوالدين، وكذا الإخفاق الدراسي، كما أشارت إلى أن فضاءات الانترنت، وكذا بعض البرامج التلفزيونية من ضمن أسباب تزايد انتشار ظاهرة العنف وكذلك الأمر بالنسبة لتعاطي المخدرات والتدخين اللذان يعتبران من الأسباب المهمة سببان في تنامي الظاهرة.

الكلمات المفتاحية:

العنف الاجتماعي، التفكك الأسري، الفقر، اضطراب العلاقة بين الوالدين، الإخفاق المدرسي، تعاطي المخدرات،

Résumé de l'étude :

le phénomène de la violence dans la société algérienne et depuis plus de deux décennies beaucoup de questions sur les causes et les motivations qui soutiennent la durabilité en raison de la tyrannie de la logique du meurtre, d'enlèvement et destruction de la langue de dialogue et de compréhension entre les composantes d'une société basée sur le projet arabe islamique civilisation.

études ont confirmé que parmi les principales causes de la propagation du phénomène de la violence dans la société algérienne, le phénomène de désintégration familiale et de la pauvreté et trouble de la relation entre les parents, ainsi que l'échec scolaire, a également noté que l'Internet espaces, ainsi que certains programmes de télévision parmi les causes de l'augmentation de la prévalence de Violence ainsi que de drogues et de tabac qui sont important provoque de plus en plus deux phénomène.

Mots-clés :

Désintégration familiale, violence sociale, la pauvreté, trouble de la relation entre les parents, l'échec scolaire, abus de drogues,

تمهيد:

رغم ما توصلت إليه المجتمعات الحديثة من تطور ورقي في جميع مجالات الحياة تبقى ظاهرة العنف سمة من سمات البشر يتسم به الفرد والجماعة ,ويكون حيث يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات بالعنف من خلال ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي فينزله الإنسان بقصد السيطرة أو التدمير . ويعد العنف ظاهرة اجتماعية عالمية شاملة، ليست خاصة بمجتمع معين، أو مكان أو زمان معينين.

أثارت ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ومنذ أكثر من عقدين العديد من التساؤلات عن أسبابها وحواضنها والدوافع التي تغذي استمرارها بسبب طغيان منطق القتل والخطف والتدمير على لغة الحوار والتفاهم بين مكونات مجتمع يرتكز على مشروع حضاري عربي إسلامي.

كما أن العديد من الظواهر الاجتماعية التي تظهر في سلوكيات الفرد الجزائري، توصف بالعدوانية، ومنها الاستعداد العدواني ضد الآخرين الذي يأتي في ممارسات عديدة كالانغلاق تجاه الآخرين، الضجيج والفوضى في المنزل والشوارع وفي الطرقات، وكل هذا أثر على التفاعل الاجتماعي الذي تفكك بفعل هذه السلوكيات وأخرى تتجسد في المعاملات اليومية والتعابير العنيفة.

تحول العنف في الجزائر إلى ظاهرة شديدة الخطورة، تُربك المجتمع بكامله، وخاصة في ظل فشل الحلّ الأمني، وانتشار مختلف أشكال الأسلحة البيضاء في يد الأفراد والعصابات.

باتت "ظاهرة العنف في المدن الجزائرية إحدى السمات الرئيسة للمجتمع، فمظاهر هذا العنف تطورت أخيرًا، عبر استعمال مختلف أشكال الأسلحة البيضاء. فمن الخناجر في أصغر أحجامها إلى سيوف الساموراي، الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة من طرف المراقبين عن دور الفرق الأمنية في الحدّ من انتشار هذه الأسلحة، وكيفية وصولها إلى الأفراد والعصابات بكل سهولة ويسر، لتنشب بعد ذلك معارك شديدة بين شباب الأحياء المختلفة، على غرار ما حدث ويحدث يوميا تقريبا في معظم أحياء المدن الجزائرية". **(بودهان ياسين، ،2011 ،25)**

ونظرا لأن ظاهرة العنف كمشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته وتعوق تقدمه ورقيه أصبح من الضروري التفكير وبجدية من قبل المسؤولين، والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية

والقانونية وإعداد دراسات علمية وافية لفهم ظاهرة العنف بهدف إيجاد حلول و إستراتيجيات فعالة من اجل التصدي لها في مجتمعنا.

مفهوم العنف الاجتماعي:

بالرجوع إلى التراث العلمي نجد أن مفهوم العنف تعددت تصوراته النظرية وذلك بتعدد مجالات الدراسة والبحث.

العنف لغة: هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين، وهو فعل يجسد الطاقة أو القوة المادية في الإضرار المادي بشخص آخر.

أما موسوعة الجريمة والعدالة فتُعرّف العنف" بأنه كل صور السلوك سواء أكانت فعلية أو تهديديه التي ينتج عنها تهديد وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت بالفرد والمجتمع". **(عبد الرحمن العيسوي ، 1984، 36)**

ففي المجال النفسي يرى الباحثون أن العنف هو"استجابة سلوكية تظهر في شكل من أشكال ممارسة القوة فوق إرادة الناس الآخرين، ويعني كذلك إثارة الفزع والرعب والهلع والخوف النفسي" **(تغريد كشك، 2011)**

وهو يعبر عن السلوك العدواني الذي ينتج عن حالة إحباط تكون مصحوبة بعلامات التأثر والغضب ويظهر على شكل سلوكيات الغرض منها إلحاق الأذى والضرر بالآخرين سواء من الناحية المادية أو المعنوية وهو ذو طبيعة غريزية وعاطفية.

ورغم تعدد العوامل المؤدية إلى العنف، إلا أن منطلقه الأساسي هو غريزة العدوان المتفاوتة في قوتها بين إنسان وآخر، وهي غريزة يتأثر أسلوب التعبير عنها بظروف متعددة منها الثقافة السائدة، فمثلما أن العدوان غريزة، فإن الشعور الاجتماعي والضمير والإحساس بالذنب كذلك مشاعر فطرية لدى الفرد، وبالتالي فإن العنف لا يصدر عن أحد غالبا إلا وقد رافقته أفكار ومشاعر يستند إليها لتبرير اعتدائه .

ويتحول العنف إلى عنف اجتماعي أو سياسي بالاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق

أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني المنظم وغير المنظم.

يظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية كما تجعله عاجزاً عن تقبل الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر

على ضبط ذاته ويميل إلى التمرد والتهكم كما اتسم تفاعله بالخشونة والقسوة، على الأصعدة كافة.

فالعنف الاجتماعي هو العنف الذي يُرتكب لدفع مخطَّط اجتماعي معيَّن قُدُماً، مثل الجرائم التي ترتكبها جماعات منظَّمة بدافع الكراهية والحقد، والأعمال الإرهابية.

إن العنف هو كل تصرف يؤدي إلى إيذاء الآخرين أو تخريب ممتلكاتهم ، وقد يكون الأذى جسدياً أو نفسياً ، فالسخرية والاستهزاء بالآخر وفرض الآراء عليه بالقوة وإسماعه الكلمات البذيئة تعتبر أعمالاً عنيفة.

و يعرف العنف أيضاً بأنه كل استخدام غير شرعي للقوة أو التهديد باستخدامها بهدف إلحاق الضرر بالغير، ويقترن العنف بالإكراه والتكليف والتقييد، وهو نقيض الرفق لأنه صورة من صور القوة المبذولة على نحو غير قانوني بهدف إخضاع طرف لإرادة طرف آخر.

رغم اختلاف المهتمين والدارسين حول ما يدخل في مفهوم العنف وما يخرج عنه، وما قد يعد عنفا وما لا يعد كذلك. يمكننا القول إن العنف بمدلوله الواسع يشير إلى : كل أذى مقصود وغير محق، يوقعه إنسان على إنسان آخر، سواء وقع هذا الأذى على حياة الآخر ، أو حريته، وكرامته، أو أملاكه، وسواء تم ذلك من خلال الفعل أو القول أو الكتابة .

إن العنف الاجتماعي يتضمن العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، والعنف الذي يقع على المرأة، والعنف في أثناء المشاجرات، إضافة إلى العنف الذي يقع من خلال الجرائم العادية بأشكالها المختلفة، كما في جرائم القتل والإيذاء والخطف والاغتصاب والذم والاعتداء على الممتلكات وغير ذلك .

ويتعدد التعريف الاصطلاحي للعنف إلى ثلاث اتجاهات رئيسة:**(صارة ضويفي،2011)**

الاتجاه الأول : الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص وتخريب الممتلكات.

الاتجاه الثاني : الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث : ينظر إلى العنف بوصفه مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ويتحدد بعدة أشكال منها:

1. غياب العدالة الاجتماعية.
2. حرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية.
3. عدم إشباع الحاجات الأساسية.

أشكال العنف الاجتماعي:

1. العنف ضد المرأة:

تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي استفحلت في معظم دول العالم بصورة متزايدة، كما أن العنف ضد المرأة ليس مشكلة خاصة فقط بالجزائر إذا ما قورنت مع دول أخرى ففي فرنسا مثلا تم تسجيل 100 ألف حالة موثقة سنويا تؤدي تقريبا إلى مئات حالات الوفاة سنويا وتتفاوت الأرقام في أغلب دول أوروبا وأمريكا.

هذا ما يجعلنا ندق ناقوس خطر تراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية على المجتمعات وخاصة على المجتمع الجزائري لما قد يترتب عن هذه الظاهرة من تبعات سلبية على الأسرة والمجتمع.

يشكل مدى انتشار ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة في الجزائر محل اهتمام معظم المختصين على اعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد إحصائيات دقيقة حول حالات العنف لأن هذه القضية الحساسة التي بدأ الحديث عنها في الجزائر منذ 5 أو 6 سنوات فقط ترتبط بالكثير من الطابوهات على حسب ما أدلى به البروفيسور مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث فورام.

وكشف البروفيسور مصطفى خياطي في تصريح لموقع الإذاعة الجزائرية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف 25 نوفمبر من كل سنة أنه حسب الإحصاءات المسجلة من قبل أجهزة الأمن تم تسجيل 811 حالة عنف موثقة ضد المرأة خلال السنة الجارية بعد ما تم تسجيل 9 آلاف حالة خلال السنتين الماضيتين .

وقال خياطي "إن 811 حالة الموثقة لا تعكس حقيقة وضعية المرأة الجزائرية التي تتعرض إلى كل أشكال العنف حيث هناك صعوبة في تحديد إحصائيات دقيقة لأن

أغلب الحالات لم تصل إلى الشرطة والقضاء فقليلا ما نجد بعض النساء يلجأن إلى هذه المراكز والكثير منهن يفضلن عدم البوح بذلك خشية من الطرد أو الطلاق وبالتالي تبقى الكثير من الأمور خفية".

و تشير جعفري إلى وجود من بين النساء المعنفات إطارات ومسئولات وجامعيات. و ذكرت جعفري استنادا إلى دراسة أعدتها وزارة الأسرة و قضايا المرأة سنة 2003 أن 50 بالمائة من النساء المعنفات متزوجات و 36.1 بالمائة عازبات و 7.4 بالمائة مطلقات و 6.6 بالمائة أرامل. و تبلغ نسبة العنف الممارس ضد المرأة في المنزل 64.9 بالمائة مقابل 26.4 بالمائة في الأماكن العمومية و 4.5 بالمائة في أماكن العمل.

و أكدت جعفري أن العنف الجنسي واللفظي والسيكولوجي أكثر خطورة من العنف الجسدي إلى جانب العنف الاقتصادي الذي أصبح على حد تعبيرها " موضة" من خلال "اختلاس أموال المرأة العاملة واحتجاز وثائقها الشخصية الخاصة". و دعت نفس المسئولة إلى ضرورة حماية المرأة و توعيتها بحقوقها وواجباتها معتبرة أن مساهمتها في جهود البناء من شأنه خلق شخصية مستقلة تفرض الاحترام على الجميع.

و أكدت جعفري قائلة أن الرجال عليهم الرجوع للقرآن و السنة في الإستوصاء بالنساء خيرا معتبرة في سياق متصل أن السلوك العنيف الذي ينتهجه الجزائري يعود إلى الموروث الاجتماعي. و من جانبها أكدت المحامية و الحقوقية فاطمة بن براهم أن الأرقام التي تتحدث عن تعرض 2000 امرأة للعنف سنويا "غير دقيقة" و تبلغ حسبها أكثر من 20000 امرأة لان الإحصائيات تتحدث عن المعنفات اللواتي أودعن شكوى لكن الأخريات يرفضن التصريح بذلك خشية من" الطلاق و الطرد من المنزل" و بالتالي "يفضلن الصمت".

و ترى بن براهم أن الحل يكمن في وضع قانون يحمي المرأة و يمنع الأشخاص الذين يمارسون العنف من ممارسة حقوقهم المدنية وكذا حقوق زيارة أبنائهم وحضانتهم – في حالة الطلاق–فضلا عن ضرورة وضع عقوبات تكميلية ضد ممارسي العنف إلى جانب العقوبة الأساسية. و اعتبرت بن براهم إن الرجال يغتنمون فرصة ضعف النساء و عدم وجود وفرة مالية لديهن من أجل ممارسة العنف ضدهن فيما تعد المرأة في الحقيقة حرة و لديها كامل الحقوق.

و أكدت أن بعض الرجال يقومون بضرب زوجاتهم دون ترك كدمات وأثارا على الجسم علاوة على تعرض المرأة أحيانا للعنف المعنوي الذي يترك آثارا نفسية وخيمة قد

تؤدي في بعض الأحيان إلى الجنون . و في هذا الإطار دعت إلى ضرورة اعتراف العدالة بالشهادات التي يقدمها الطبيب النفسي بصفته طبيب أخصائي.

2 . العنف في الوسط المدرسي:

كشفت إحصائيات رسمية عن تنامٍ رهيب لظاهرة العنف المدرسي في الجزائر، بلغت في مجموعها 25 ألف حالة خلال السنة الماضية. وأفادت دراسة قامت بها وزارة التربية الوطنية بتعدد أشكال العنف المدرسي وتأثر المؤسسات التربوية بالمحيط الاجتماعي وبالظواهر الإجرامية التي انتشرت بشكل غير مسبوق في الجزائر. وحسب الإحصائيات التي قدمها وزير التربية، فإن السنة الدراسية 2010 . 2011 شهدت 3543 حالة عنف بين تلاميذ الابتدائي وأكثر من 13 ألف حالة عنف في الطور المتوسط، وأكثر من ثلاثة آلاف حالة في التعليم الثانوي. وتكشف الإحصائيات، خلال نفس السنة الدراسية، عن وجود 201 حالة عنف من قبل تلاميذ الابتدائي ضد المعلمين والفريق التربوي، و2899 حالة عنف في المتوسط ضد الأساتذة، فيما تعرض 1455 أستاذ للعنف من قبل طلبة الثانوي. ولاحظت الدراسة أن العنف في الاتجاه المعاكس، أي من قبل الأساتذة ضد التلاميذ محدود، إذ تم تسجيل 1942 حالة عنف ضد التلاميذ في الأطوار الثلاثة، وكشفت الدراسة عن تسجيل 521 حالة عنف بين الأساتذة أنفسهم. واعتبر وزير التربية أن الظروف الأمنية وشبكات الإجرام وترويج المخدرات في الأحياء المحيطة بالمؤسسات التربوية، شجعت على تزايد ظاهرة العنف.

. أشكال العنف بين التلاميذ في المدرسة :(صارة ضويفي،2011)

1. **العنف الجسدي** :

الضرب بأية وسيلة متاحة وخاصة الهجوم من قبل المجموعات.

2. **العنف النفسي**: التهديد والتجريح.

3. **العنف الجنسي**: استخدام الألفاظ والشتائم البذيئة واعتداء على حرمة الجسد من الطلبة الأكبر سناً للطلبة الأصغر سناً وخاصة في دورات المياه.

4. **العنف اللفظي الكلامي** : الشتائم واستخدام العبارات التحقيرية .

5. **العنف المادي** : تكسير ممتلكات المدرسة والأفراد.

و كشف وزير التربية الوطنية، أبو بكر بن بوزيد، عن وضع برنامج يستهدف محاربة العنف المدرسي. واعترف الوزير، خلال رده على سؤال شفوي في مجلس الأمة أن ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية باتت حالة مقلقة تفرض سلسلة من الإجراءات

الرادعة.

وخلاصة القول أن ظاهرة العنف بين التلاميذ في المدارس هي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في حياة التلميذ، ولفهم هذه المشكلة وكيفية التعامل معها يجب علينا أولاً التعرف على مجموعة من العناصر المكونة لها، إذ أن حياة التلميذ في المدرسة قد سبقتها سنوات هي الأهم في تكوين شخصية الطفل والتي كان لها الأثر الأكبر على حياته وتصرفاته في داخل المدرسة بالإضافة إلى العوامل الخارجية المحيطة بها.

لم تعد ظاهرة العنف في المدارس مقتصرة على شكلها النمطي (عنف من المعلم تجاه الطلاب) ولكنها امتدت وتبدلت ففي بعض الأحيان أصبحنا نرى صور العنف تتشكل باتجاهات مختلفة مثل عنف التلميذ تجاه زميله وعنفه تجاه المعلم وعنفه تجاه ممتلكات المدرسة.

لقد عملت العديد من الدراسات لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتلخص في محاولة فحص مدى قبول أو رفض بعض الفرضيات المتعلقة بمعرفة الأدوار التي تلعبها بعض العوامل في زيادة العنف بين التلاميذ في المدارس تجاه بعضهم البعض أو حتى تجاه المعلمين والمدرسة مثل العامل الاقتصادي لأهل التلميذ وكذلك أثر العنف الأسري الذي يتعرض له التلميذ في البيت وأيضاً العنف الممارس من قبل المعلم تجاه التلميذ على استخدامه للعنف في المدرسة، وذلك من أجل محاولة وضع حلول ومقترحات علمية مبنية على الدراسة والمنهج العلمي لمواجهة هذه الظاهرة استناداً إلى الدراسات السابقة وتوصيات المهتمين بهذا الموضوع.

وأكدت الدراسة التي أجرتها وزارة التربية الوطنية أن من بين أهم أسباب تفشي ظاهرة العنف في الوسط المدرسي، ظاهرة التفكك الأسري والفقر واضطراب العلاقة بين الوالدين، وكذا الإخفاق الدراسي، كما أشارت إلى أن فضاءات الإنترنت، وكذا بعض البرامج التلفزيونية من ضمن أسباب تزايد انتشار ظاهرة العنف· والشيء الملفت أن الدراسة كشفت أن تعاطي المخدرات والتدخين سببان مهمان في تنامي الظاهرة، وأكدت الدراسة أن المحيط المدرسي ليس الوحيد المسئول عن هذه الظاهرة، بل هناك عوامل خارجية نظرا لتأثر المدرسة بها، فالمجتمع بأسره مسئول عن هذه الظاهرة.

3 . العنف ضد الأطفال:

لم تعد الجزائر في منأى عن الظواهر الاجتماعية التي تمس الطفل، بعد أن عبرت هيئات عاملة في مجال الطفولة عن قلقها من تنامي العنف ضد الأطفال و التعدي على حقوقه المدنية ، وبحسب إحصاءات الشرطة القضائية التي أظهرت أن أكثر من ثلاثة آلاف طفل تعرضوا للاعتداءات الجسمية، والاختطاف، والاغتصاب على مستوى البلاد عام 2010 ، واغتصاب 850 طفل، بينما تبين وجود نحو 20 ألف طفل يعيشون في الشارع، حسب إحصاءات الشرطة القضائية، مما يحول هذا الطفل البريء من ضحية إلى مجرم.

وكشفت مصادر أمنية أنه "تم تسجيل أكثر من 3124 حالة لأطفال تعرضوا لخطر جسدي ومعنوي على مستوى كل ولايات الجزائر، أغلبها خلال عشر أشهر من سنة 2009، منهم 2165 من الذكور، و1059 إناث" .**(ابتهال قدور،2011)** ورغم أن المسئول قال إن السلطات الأمنية أوقفت "عددا كبيرا من الأطفال وجدتهم في وضع خطر قبل ارتكاب جنح أو أن يصبحوا ضحايا لأي خطر"، إلا أن الظاهرة كما تكشف تقارير، تبعث على القلق.

ولفت المسئول إلى أن الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى الهروب من منازلهم، كثيرة ومتعدد، كتعرضهم لمعاملة سيئة أو اعتداءات جنسية أو غيرها من طرف أوليائهم أو الجيران أو حتى الغرباء."

وقال: "تم إرجاع 2370 طفلا إلى أوليائهم، فيما تم وضع 618 طفلا في مراكز بعد أن تم عرضهم على قضاة الأحداث، حيث إن الشرطة تعمل بالتنسيق مع هؤلاء القضاة لدراسة ما يمكن توفيره من حماية لهؤلاء الأطفال."**(بودهان ياسين، 2011 ،25)** من جانبها قالت السيدة جعفر، رئيسة قسم حماية الطفولة والأمومة في المستشفى الجامعي، إن "عددا كبيرا من الأطفال يأتون إلى العيادة برفقة أوليائهم ليتم فحصهم وتقديم تقرير خاص يتم رفعه للسلطات الأمنية لمتابعة الجاني، وهي أمور أو أسرار تبقى غير قابلة للنشر عندنا، لأننا نعرف طبيعة المجتمع الجزائري، الذي لا يزال محافظا.

أما الدكتورة حسناء، رئيسة جمعية "الأمل للطفولة"، فقالت، إن "التقارير التي تصلنا، والخاصة بحالات الاغتصاب التي تمس الأطفال، هو عدد لا يعكس الواقع طالما أن الظاهرة تعد من بين المسكوت عنه في المجتمع الجزائري المحافظ." **(هيفاء احمد محمد، 1998، 7-10.)** ومعاناة الأطفال بالجزائر ليست في العنف فقط، مثلما

أكدت تقارير، بل حتى الممارسة اليومية لأوليائهم معهم، ويتعلق الأمر بما يسمى بعمالة الأطفال، إذ يؤكد مختصون أن الأرقام المتوفرة حول الظاهرة مخيفة، لأطفال دخلوا عالم العمل مبكرا، وهناك 30 ألف طفل يعملون، وألفين منهم يعيشون في الخلاء، خمسة آلاف لفظتهم المدارس إلى الشارع.

وتشير إحصائيات للمديرية العامة للأمن الوطني حصلت عليها "إيلاف" إلى تسجيل نحو 36572 قضية تتعلق بجرائم القتل والتهديد والجرح والقذف والسب والإخلال بالآداب العامة خلال النصف الأول من هذه السنة 2011.

عالجت الشرطة نحو 24443 قضية، أي بنسبة 66.84 %، في وقت تم إيداع نحو 4070 شخص في الحبس المؤقت، واستفاد 770 شخصًا منهم من الإفراج المؤقت.

وإذا عدنا إلى النصف الأول من العام الماضي 2010 نلاحظ أن نسبة الإجرام ارتفعت، فقد بلغ عدد الجرائم المسجل من طرف وحدات الشرطة فقط أي من دون إحصاء تدخلات الدرك الوطني نحو 36184 قضية، تمت معالجة 23345 قضية، أي ما نسبته 64.52 %.

وحسب المراقبين، فإنه رغم الإجراءات الوقائية التي باشرتها المديرية العامة للأمن في الجزائر، إلا أنها لم تستطع الحدّ من هذه الظاهرة الخطرة، التي باتت تهدد المجتمع الجزائري. وقد وضعت المديرة العامة للأمن تحت تصرف المواطنين الرقم الأخضر 1548 من أجل الإبلاغ عن الجرائم والمجرمين، في إطار عملية إشراك المواطن في العملية الأمنية.

وكشف البروفيسور مصطفى خياطي، رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، "فورام" عن أن الجزائر مقبلة على موجة عنف ثانية، بعد تلك التي شهدتها خلال "العشرية السوداء"، أبطال هذه الموجة هم نحو 950 ألف شابًا من ضحايا الإهمال من قبل الدولة، التي لا توليهم الاهتمام وتعرّضهم للتهميش واللاعدالة، حتى أصبح هؤلاء– حسب خياطي– ينظرون إلى الدولة نظرة عداء، لأنها السبب في وضعهم المزري.

إلى جانب هؤلاء، خلفت "العشرية السوداء" أكثر من مليون طفل مشرد، لم يتم التكفل سوى بنصفهم، والباقي أصبح فريسة للعنف والاضطهاد في الشارع، إلى جانب هؤلاء يوجد نحو 20 مليون شاب في الجزائر يعاني الكثير منهم ويلات التهميش

والبطالـة، وهـم قنابـل موقوتـة قـد تنفجـر فـي أيـة لحظـة. **(حسـنين توفيـق ابـراهيم ، 1999، 42)**

4 . العنف السياسي:

في الجانب السياسي، تتمثل مظاهر هذه الدوافع في "غياب المشاركة السياسية لشتى شرائح المجتمع، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتزوير الانتخابات، ولا سيما البرلمانية منها، وقمع المعارضة السياسية على مستواها الفردي والجماعي، قمعًا مباشرًا بفتح السجون والمعتقلات لها، أو غير مباشر بتنحيتها عن المشاركة السياسية الفاعلة، كما إن غياب دور القضاء، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وتفشي الفساد في الأجهزة القضائية، ذلك كله يعني اللجوء إلى أقرب الطرق وأسرعها، وهو أسلوب "العنف" كتعبير عن اليأس والإحباط وفشل أي مشروع سلمي" **(عثمان لحياني، 2011، 56)**

الغريب في الأمر أن مظاهر استعمال السلاح كلغة للحوار لا تقتصر فقط على الشباب اليائس أو المهلوس تحت تأثير أقراص المخدرات، بل هي لغة يلجأ إليها رجال السياسة لإزاحة خصومهم المنافسين، وحينما يخاطب السياسي أتباعه قائلاً: "سلوا السيوف واقطعوا الرؤوس"، فأصبحت العصي والهراوات، هي لغة الحوار بين السياسيين وصناع القرار، ويضيف سياسي آخر مخاطبا غريمه السياسي من نفس الحزب قائلاً "سأصفيك جسديًا لأنك صفيتني سياسيا".

العنف والأمن:

يشير خبراء اجتماع إلى وجود عوامل إضافية عدة تسببت في تفشي ثقافة العنف في المجتمع الجزائري، وفي صدارتها الأزمة الأمنية، التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات.

في هذا السياق يعتقد الباحث الاجتماعي والأستاذ في جامعة جيجل، شيهب عادل، في تحليله لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري خلال حديثه مع "إيلاف" أن "التأثير النفسي، الذي سكن نفوس بعض الشباب ممن يتأثرون بغيرهم أو بالظروف التي يعيشونها، جعلهم يعيشون في أحلام اليقظة، منصرفين إلى تناول بعض المهلوسات فتؤثر على شخصيتهم المنهارة أصلاً، ليلجئوا إلى العنف والجريمة، أو نتيجة لإحباط أصابهم في الحياة الدراسية أو العملية أو العاطفية، ومع غياب مؤسسات مجتمع مدني تكفلهم، وتشد أزرهم، لا يجدون سوى طريق الانحراف" . **(حنان شارف، 2011)**

من جانب آخر، يدعو شيهب إلى ضرورة عدم إغفال دور التكوين الفكري والتنشئة الأخلاقية عند الحديث عن الظاهرة، حيث يؤكد "نجد من الناس من ترعرعوا على تقديس المعتقدات الدينية، ولاسيما الذات الإلهية، وعدم التفريط بالقيم الاجتماعية والأخلاقية، بل والدفاع المسلح عن ذلك إن اقتضى الأمر. فإذا حدث أي هجوم على الذات الإلهية، أو سخرية من المقدسات، أو تم التعرّض لأي من القيم الأخلاقية والاجتماعية، فماذا ينتظر أن يكون رد الفعل، ليس من قبل الشباب الذين يشار إليهم بأصابع الاتهام في أعمال العنف عادة، وإنما من جمهور المجتمع هذه المرة، لحساسية الأمر وخطورته، وفقا لتنشئتهم الفكرية والأخلاقية" . **(علاء الدين كفافي، 1999،)**

ينتقد شيهب اعتماد الأسلوب الأمني في معالجة ظاهرة العنف، ويعتبر هذا الأسلوب الداء بعينه، إذ كثير من أعمال العنف إنما تأتي كرد فعل مضاد للعنف السلطوي والأمني، ولو تتبع باحث ما نشأة الظاهرة تاريخيًا... لوجد أن المؤسسات العقابية أو السجون هي الحقل الأنسب لتنامي ظاهرة العنف وانتشارها بشكل كبير، والشيء نفسه يصدق بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو الإرهابية تحديدًا" .(**بودهان ياسين،2011 ،25)**

العنف والعدالة الاجتماعي:

في سياق متصل، يشير شيهب إلى أن "غياب العدالة الاجتماعية، واستئثار فئة من ذوي النفوذ في المجتمع بالمال والثروة والتسلط السياسي والاجتماعي، وضعف أو انعدام تكافؤ الفرص في المشاريع والحقوق الاجتماعية الطبيعية والمدنية، مع انتشار ظواهر التمييز الطبقي الاجتماعي، وبروز العنصرية بألوانها المختلفة، وغلاء المهور، في مقابل ازدياد طابور العازبين، وغلاء الأسعار بصورة عامة، كما إن كثرة المشكلات الاجتماعية، سواء تجلت في صورة تعصب بين الأفراد والجماعات والأحزاب والقبائل، وما يستتبع ذلك من ظواهر الكراهية والثأر والانتقام، أم كانت في صورة خلافات داخلية بين الآباء والأبناء والأزواج وزوجاتهم والأقارب وبعضهم، ذلك كله يمثل مناخًا ملائمًا لتقبل أفكار العنف وثقافتها، كمخرج سريع من تلك الأزمات والمآزق، خاصة إذا ما تطورت وتناغمت حتى بلغت حدًا يصعب السيطرة عليه أو معالجته، أو هكذا يبدو الأمر".

العنف والقانون:

فيما تعلق بالشق القانوني في محاربة هذه الظاهرة اعتبر رئيس مؤسسة فورام أنه هناك أمور تضبط هذه الظاهرة بحيث هناك شكاوى تعرض على العدالة وبناء عليها يأخذ القانون مجراه مطالبا في هذا الصدد بوضع نصوص قانونية صارمة خاصة في حالة العنف غير المبرر وكذلك الأمر بالنسبة لتجار ومروجي المخدرات ، لذلك يجب على القانون أن يقوم بدوره لردع مثل هذه السلوكيات التي لايجني المجتمع من ورائها سوى الدمار والخراب.

أما فيما يخص العنف ضد المرأة فيجمع الأخصائيون في قضايا المرأة على صعوبة تحديد إحصائيات دقيقة حول حالات العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الجزائري داعين إلى وضع" قانون إطار" لحمايتها من هذه الآفة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد دعت الأخصائية الاجتماعية و القيادية في شبكة "وسيلة" دليلة جربال بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة المصادف ل25 نوفمبر إلى وضع "قانون إطار " يحدد كافة أنواع العنف التي تواجهه المرأة على أن يتبع بإجراءات تطبيقية.

وسجلت هذه المختصة وجود "فراغ قانوني" في موضوع حماية المرأة حيث ترى انه بالرغم من أن قيام الجزائر بتعديل نصوصها بشكل يجعل الضرب والجرح "جنحة قد تصل عقوبتها ل 10 سنوات سجنا في حال وجود سبق الإصرار و الترصد أو حمل السلاح (المادة 266 من قانون العقوبات)" إلا أن هذا يبقى حسب هذه المختصة "غير كاف" للقضاء على العنف ضد المرأة لاسيما و أن الضحايا يترددن في رفع الشكوى خوفا من الطلاق أو الانتقام.

و حسب الأخصائية الاجتماعية صاحبة "الكتاب الأسود " الذي يتناول بإسهاب موضوع العنف ضد المرأة فان الإحصائيات المحددة لعدد للنساء المعنفات في الجزائر "تبقى غير دقيقة ". و أضافت المتحدثة أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف لا يقمن بالإبلاغ و حتى وان قمن بذلك فيجدن أن الذهنيات الجزائرية لا تساعد على إيداع شكوى ونجد الصعوبات–تضيف جربال –داخل(العائلة والأقارب وحتى من طرف السلطات المختصة و القضاة..) و هو الأمر –تضيف المتحدثة الذي يجعل الإحصاء عملية صعبة للغاية .

و في هذا الإطار دعت المتحدثة إلى ضرورة تضافر جهود الجميع لحماية المرأة سواء كانوا أطباء أو قابلات أو قضاة إلى جانب السلطات الأمنية كما دعت إلى ضرورة الاعتراف بشهادة الطبيب النفسي. من جهتها أكدت رئيسة المرصد الجزائري للمرأة السيدة جعفري أن موضوع العنف ضد المرأة "يبقى من الطابوهات" مشيرة إلى أن خوف المرأة من الطلاق و العنف الجسدي يجعلها "تتفادى الإبلاغ عن الضرب الذي تتعرض له في المنزل أساسا.

لكن للأسف لا يمكنهم القضاء على الظاهرة من جذورها لتواجد منحرفين ومتعاطين للمخدرات وسط الشباب". هؤلاء تضيف سامية من الصعب ردعهم سوى بقوة القانون .

ويرى الباحث الجزائري في علم الاجتماع ناصر جابي أن العنف الحاصل بين الأحياء له خلفية تاريخية تعود إلى العهد الاستعماري حيث لم يكن للجزائري الحق في العيش بالمدينة التي كانت حكرا للأوروبيين. ولكن بعد الاستقلال يقول جابي في حوار مع دويتشه فيله "أصبح من العادي أن يتعرف الجزائري الجديد في الحي على سكان حيه وجيرانه بعد مشاجرة بين أبنائه وبين أبناء الحي، لابد من وقت وعملية "تنشئة " حتى يتكيف ويتعرف الجار الجديد على جيرانه". وبخصوص تفاقم الظاهرة يقول الباحث أن الخطأ "ارتكبته السلطات العمومية فهي تقوم بمنح بيوت جديدة لأصحاب المنازل القديمة لكنها، لا تراعي أنها تقوم في الوقت نفسه باقتلاع هؤلاء السكان من جذورهم، وتدمر بالتالي شبكة علاقتهم التجارية والعاطفية والعائلية، ويحدث هذا وسط غياب مؤسسات اجتماعية كالجمعيات، الأمر الذي زاد من تعميق الأزمة".

استراتيجيات التعامل مع العنف:

إن التصدي لظاهرة العنف لايقتصر على طرف دون الآخر، وإنما يتطلب ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جمعيات وسلطات معنية ورجال إعلام والأئمة في عملية التحضير والتربية لخلق مجتمع متوازن لا يسوده الفوضى والعنف ولتحقيق ذلك يجب:

- ضرورة القيام بدراسات سوسيولوجية ونفسية وافية ومعمقة حول ظاهرة العنف حتى تعطينا فكرة عن مواطن وقوع هذه الظاهرة سواء داخل المدن أو الأرياف وكذا معرفة مختلف الفئات العمرية التي تمسها بكثافة ظاهرة العنف من شباب وكهول وشيوخ، لأن أن هذه المعطيات تساعد على وضع إستراتيجية للتحكم في هذه الظاهرة.

_ الحل التربوي ونشر الثقافة الدينية عن طريق التنشئة الاجتماعية السليمة ونشر ثقافة الحوار في الوسط الأسري والاجتماعي مع إدراك خطورة إغفال المناهج التربوية لمفردات التربية المدنية والحضارية وإعادة النظر في بعض الأفكار والقراءات ، التي أدى فهمها يومًا ما إلى تبني أفكار وأحكام لا تنسجم وروح الدين ومقاصده في التعامل مع الآخر.

_ كما أنه لابد أن تقوم الوسائل الإعلامية بأدوارها التربوية بدلاً من الاستمرار في مسلسل الهدم، عبر ما يبثه الإعلام المرئي، خاصة من مسلسلات العنف".

_ السعي الجاد للحكومة لتوفير مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة والفقر اللذان يعتبران مرتعا أساسيا لتنامي ظاهرة العنف، وكذلك تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية والمدنية في الثروة والتعليم والعمل، والصحة، والسكن، والزواج، والتخفيف من الأعباء الحكومية المثقلة لكاهل المواطن.

– مقاومة ظواهر التمييز الاجتماعي والطبقي والعنصرية والتعصب بشتى صوره والكراهية، والثأر، بتعاون الجهات ذات العلاقة من تربية وإعلام وأمْن وقضاء وأوقاف (مسجد)، كما إن سعي الوجهاء والمصلحين إلى احتواء الخلافات العائلية والاجتماعية الخاصة من شأنه أن يقلل كذلك من فرص تقبل أفكار العنف، التي لا تجد لها استجابة إلا في الأوضاع الشاذة وغير الطبيعية.

– المشاركة السياسية ومبدأ التداول على السلطة وهذا يتطلب من السلطة السياسية إعادة النظر في سياستها تجاه مسألة مشاركة غيرها معها، وذلك بتوفير النية السليمة، والاستعداد الصادق للقبول بالمبدأ وتحكيم صندوق الاقتراع بعيدًا عن الممارسات التي يشكو منها الجميع، في محاولة الحصول على الغالبية بأي ثمن. ، ثم تحكيم مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفساح المجال أكثر للتعبير عن الرأي وفتح أبواب الحريات العامة في ظل الاتفاق على القواسم المشتركة والثوابت الدينية والوطنية .

– إنشاء مراكز الإرشاد والتكفل النفسي فللحد من ظاهرة العنف يجب العمل على تحضير الشباب المقبل على الزواج ليعرف حجم المسؤولية التي تنتظره عن طريق تنظيم لقاءات مع متزوجين وغيرهم لتفهم الأمر، فضلا عن دور رجال الدين لنتمكن من خلق مجتمع متوازن، خال من هذه الظواهر العنيفة، كما تظهره أرقام الطلاق وأرقام المشاجرات بين العائلات .

وفي هذا السياق أوضح السيد خياطي أن مؤسسته قامت بإجراء لقاءات مع النساء و الشباب حديثي الزواج، حيث ساهمت هذه الأخيرة إلى حد كبير في التخفيف من حدة الظاهرة مشيرا إلى أنه على حسب ما لوحظ في الكثير من الأحيان أن معظم المشاكل التي تقع بين الزوجين وتصل إلى درجة العنف سببها الرئيسي الهروب من المسؤولية.

الهوامش:

1_ بودهان ياسين، **تفاقم ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري**، إيلاف، يومية إلكترونية،2011/11/29

2 . عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية الجنوح**، د ط، دار النهضة العربية، 1984 .

3. تغريد كشك، **ظاهرة العنف بين طلبة المدارس الفلسطينية**، موقع الكاتب تغريد كشك – مقالاتي C:\Users\tec\Desktop\Nouveau dossier.

4_ صارة ضويفي، **تنامي ظاهرة العنف ضد الأطفال في المجتمع الجزائري**،

5 . ابتهال قدور، **العنف الأسري يصنعه الآباء ويصدره الأبناء والثمن يدفعه المجتمع**، مجلة المساندة العربية لمنع الاعتداء على الطفل والمرأة، مجلة الكترونية، إشراف د. عبد الله الصبي.

6 . هيفاء احمد محمد، **ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 7–10.

7 . حسنين توفيق ابراهيم ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، ط 2 ، بيروت مرآز درمات الوحدة العربية 1999 ص 42. 5 مجلة النبأ، العدد 78/آب/2005.

8 . عثمان لحياني، **ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية**، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، العدد، 25 –11–2011، ص.

9 . **حنان شارف، العنف ضد المرأة، موقع الإذاعة الجزائرية**، 25 /2011/11

10 . علاء الدين كفافي، **الارشاد والعلاج النفسي الأسري**، ط 1، دار العربي للنشر، القاهرة، 1999.